

بيان صحفي

الحبس الانفرادي والمعاملة السيئة يتبع...

الضغط على اللاجئين "للعودة الطوعية" فمن يحميهم؟

بيروت، في 2010/9/15

تشير جمعية رواد تخوفها لجهة المعلومات التي وصلتها عن ان اللاجئ السوداني محمد بابكر عبدالعزيز محمد آدم المعترف به من قبل مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين يتعرض للحبس الانفرادي واساءة المعاملة والضرب في نظارة الأمن العام في العدلية للضغط عليه "للموافقة" على ترحيله الى السودان.

علما ان اللاجئ آدم محتجز من قبل الامن العام منذ 2010/1/29 بسبب دخوله لبنان خلسة، دون ان تتم احالته الى القضاء على ما يبدو، الى ان تمت محاولة ترحيله في شهر آذار 2010. الا انه قاوم الترحيل في المطار وعلى إثر ذلك، تمت احالته الى القضاء بتاريخ 2010/3/8 بجرم مخالفة قرار إبعاد وقضى الحكم بحبسه شهرا" واحداً مع احتساب مدة توقيفه، ومع هذا لا يزال قيد الاحتجاز الى تاريخه. وهو كان قد نقل بتاريخ 2010/8/30 من سجن راشيا الى نظارة الامن العام، حيث يبدو انه وضع في الحبس الانفرادي لمدد طويلة وتعرض للضرب واساءة المعاملة لارغامه مجددا على الموافقة على الترحيل.

ان استمرار احتجاز السيد آدم ومعاودة الضغط عليه مجددا للترحيل وباستخدام الاساليب المذكورة، لا سيما بعد ان كانت السلطات قد حاولت ترحيله مسبقا ورفض خوفا على حياته وحرية وحوكم على هذا الاساس ونفذ عقوبته، تطرح أسئلة كثيرة، فهل تعتمد السلطات الامنية الى "معاينة" السيد آدم مجددا "بجرم" رفض المغادرة وهو فعل عاقبه عليه القضاء؟ هل اصبحت كل الوسائل، بما فيها اساءة المعاملة والتعذيب من جسدي ومعنوي مباحة للضغط على اللاجئين للموافقة على ترحيل قسري مقنع تحت غطاء "العودة الطوعية"؟ هل يتجاهل لبنان التزامه بمبدأ عدم الاعادة القسرية العرفي وبالمادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب؟ من يراقب ومن يحاسب على ممارسات الاحتجاز التعسفي والترحيل القسري من قبل السلطات الامنية؟ أسئلة نتركها برسم المعنيين وأولهم وزير الداخلية، والقضاء، ومجلس النواب.

كما نتساءل كيف تتم هذه الممارسات على اشخاص يتمتعون بحماية مفوضية شؤون اللاجئين؟ اين المفوضية من من هذا الدور الحمائي وكيف تقوم بمهامها ومسؤولياتها تجاههم سواء مباشرة او من خلال المفاوضات مع المسؤولين لحثهم على عدم ترحيل اللاجئين ووضع حد لاحتجازهم التعسفي ولاساءة المعاملة التي قد يتعرضون لها؟